أبرزها اتفاق تقليص الإنتاج النفطي وبريكست

أحداث هزت الاقتصاد العالمي في 2016

شهد الاقتصادي العالمي تقلبات حادة في العام 2016 نتيجة مجموعة من العوامل أثرت عليه كتذبذبات أسعار النفط، والانتخابات الأميركية، وخروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي.

بريكست

كان لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وقعا صادما على الاقتصاد العالمي، إذ أعقبت استفتاء البريطانيين خسارة فادحة للجنيه الإسترليني، الذي هوى بـ10 بالمئة من قيمته في أيام، مع انهيار أسواق الأسهم العالمية لأسابيع قبل أن تبدأ التصحيح، تزامنا مع ارتفاع أسعار الذهب، الذي يعد ملاذا آمنا.

وخفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في العامين 2016 و2017 بمقدار 0.1 بالمئة لكل عام، بعد استفتاء البريطانيين لصالح الخروج.

اتفاق تقليص إنتاج النفط

تسبب هبوط أسعار النفط إلى ظهور صعوبات اقتصادية عدة واجهت الدول المنتجة، منها تراجع النمو الاقتصادي مع زيادة في الإنفاق. إلا أن الدول المنتجة الرئيسية نجحت في الربع الأخير من 2016 في الاتفاق على تقليص الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا، منها 1.2 مليون برميل يوميا ستخفضها منظمة «أوبك»، مقابل 600 ألف برميل للدول المنتجة المستقلة خارج المنظمة. وبفضل هذا الاتفاق حققت الدول المنتجة مكاسب هائلة إذ صعدت أسعار النفط إلى مستوى 55 دولارا للبرميل، ومن المنتظر أن تزيد المكاسب بالعام الجديد، ولكن بشرط التزام الدول بحصص التخفيض.

وزيرا الطاقة الروسي والسعودي

جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي

فوز ترامب في الانتخابات الأميركية

جاء وقع نبأ فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية كالزلزال، فأدى إلى انهيار الأسواق، مقابل قفزة للذهب، تلتها ارتفاعات في الأسهم استمرت لأسابيع متتالية، سجلت خلالها مستويات قياسية.

وقبل فوزه بالانتخابات، أطلق ترامب عددا من التعهدات، التي تضمنت بناء جدار على الحدود مع المكسيك، وإلغاء برنامج الرعاية الصحية للرئيس باراك أوباما، وفرض رسوم جمركية بواقع 45 بالمئة على الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة.

رفع الفائدة الأميركية

يمثل قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع سعر الفائدة لحظة حاسمة للاقتصاد العالمي, إذ يعد مؤشرا على نهاية تسهيل الاقتراض التي اتبعها لدعم النمو الاقتصادي بعد الأزمة المالية في العام 2008.

وقررت لجنة السياسة النقدية عقب اجتماعها في منتصف ديسمبر 2016 رفع سعر الفائدة بنسبة 0.25 بالمئة إلى نطاق 0.50 بالمئة – 0.75 بالمئة، وذلك للمرة الأولى منذ ديسمبر 2015.

ويؤدي قرار رفع الفائدة إلى ارتفاع الدولار، كما يؤثر على الذهب والذي يأخذ في الغالب اتجاها معاكسا للدولار.

كوكاس: سبب التراجع هذا العام لأن غالبية المواطنين فضلوا الاتجاه إلى السفر

30 بالمئة نسبة الإشغال بالفنادق الكويتية خلال عطلة رأس السنة

أظهرت بيانات سياحية، تراجع نسبة الإشغال في فنادق الكويت، خلال عطلة رأس السنة، إلى نحو 30 بالمئة، الأمر الذي أرجعه عاملون في السياحة إلى نجاح الوجهات الخارجية، لاسيما العاصمة اللبنانية بيروت ودبي الإماراتية وإسطنبول في تركيا، في استقطاب نسبة كبيرة من الكويتيين خلال هذه العطلة.

وسعى أصحاب الكثير من الفنادق الكويتية إلى تقديم عروض مغرية، عبر خفض الأسعار بنحو ملحوظ، خلال عطلة رأس السنة، الأمر الذي وصفه عاملون في القطاع بحرق الأسعار من أجل جذب النزلاء.

لكن تقرير شركة «إيرنست أند يونغ» للأبحاث، والذي يتطرق إلى الفنادق في الشرق الأوسط، أشار إلى أن نسبة الإشغال لم تتعد 30 بالمئة، مقارنة بنحو 76.2 بالمئة في نفس الفترة من العام 2010.

ويقول كمال كوكاس، مدير عام فنادق هوليداي في الكويت، إن فنادق الكويت، على غير المتوقع، تشهد ضعفا في الإقبال خلال العطلة، رغم العروض الترويجية وخفض تسعيرة الليلة بأكثر من 70 بالمئة، لتصل سعر الليلة في غالبية الفنادق إلى نحو 50 دينارا (163 دولارا)، في محاولة لاستقطاب أكبر شريحة من النزلاء خلال هذه الفترة.

ويضيف كوكاس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن سبب تراجع نسبة الإشغال في الكويت هذا العام يرجع إلى أن غالبية المواطنين فضلوا الاتجاه إلى السفر.

وشهدت شركات السياحة والسفر، إقبالا من جانب الكويتيين، خلال الأيام الماضية، لحجز عطلاتهم في رأس السنة الميلادية والعطلة الشتوية، لتأتي دبي وتركيا وبيروت على رأس قائمة الوجهات التي يستهدفها المسافرون.

وكان أحمد الحمزاوي، المدير العام لشركة «مباشر»، وهي إحدى كبريات شركات السياحة والسفر في الكويت، قال لـ«العربي الجديد»، إن انخفاض سعر صرف العملات في بعض الدول دفع المسافرين إلى التوجه إليها لقضاء العطلات بأرخص الأسعار، مستفيدين كذلك من كثرة المعروض من شركات الطيران منخفضة التكاليف.

وبحسب تقرير لشركة التعمير للإسكان السياحي في الكويت، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، فإن بيروت جاءت في المرتبة الأولى من حيث نمو نسبة الإشغال الفندقي، خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2016، مرتفعة بواقع 15 بالمئة عن نفس الفترة من 2015.

وتنتظر الفنادق والمطاعم في الكويت هذه المناسبة، لرفع مبيعاتها، ولجأت إلى تقديم عروض وخصومات كبيرة لاجتذاب المواطنين والوافدين، بالإضافة إلى العائلات الذين يأتون لقضاء العطلة مع ذويهم خلال هذه الفترة.

وشهدت السوق السياحية نوعا من حرق الأسعار، خلال هذه الفترة، لجذب أكبر عدد من النزلاء.

وأشارت مصادر في القطاع إلى أن الفنادق، التي تأتي تحت مظلة اتحاد أصحاب الفنادق، وضعت تسعيرة بنحو 70 دينارا (229 دولارا) لليلة الواحدة، من أجل تنظيم السوق، بينما قامت الفنادق التي لا تنضوي تحت مظلة الاتحاد إلى خفض أسعارها إلى ما بين 50 و60 دينارا (بين 163 و196 دولارا) لليلة.

كانت دراسة، أجرتها الخطوط الجوية البريطانية مؤخرا، كشفت عن أن 33 بالمئة من الكويتيين يسافرون في رحلات طويلة لمرة واحدة على الأقل في العام، بينما يسافر 21 بالمئة مرتين على الأقل سنويا. وبحسب المجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن الكويتيين أنفقوا نحو 7 مليارات دولار في 2015 على الرحلات الخارجية.

وباتت فنادق الكويت تراهن على المواطنين الذين يتمتعون بإنفاق مرتفع وفق البيانات الرسمية. وأظهرت بيانات مصرفية صادرة قبل أسبوع عن شركة الخدمات المصرفية «كي نت» في الكويت، أن الكويتيين أنفقوا نحو 50 مليار دولار خلال العام 2016. وكشفت الشركة، أنه رغم انخفاض أسعار النفط عالميا والتباطؤ الاقتصادي، الذي تعيشه الكويت، إلا أن نمو الإنفاق ارتفع بنسبة 15 بالمئة مقارنة بالعام الماضي 2015.

فندق «مارينا الكويت» ينظم برنامجا تدريبيا بالتعاون مع «لوياك»

مارينا ينظم برنامجا تدريبيا بالتعاون مع لوياك

أعلن فندق «مارينا الكويت» عن تعاونه مع منظمة «لوياك» لتوفير برنامج تدريبي يوفر مهارات إدارية وتطويرية للطالبتين مريم بو حمد وابتهال خالد عزيز أنبر، حيث يقدم هذا البرنامج فرصة فريدة للطالبتين لمعرفة المبادئ الأساسية للعمل في القطاع الفندقي، واكتساب الخبرات العملية المباشرة حول أهم العمليات ضمن كافة أقسام الفندق، مع التركيز بصورة خاصة على مكتب الاستقبال، وخدمة الغرف.

وتعكس هذه المبادرة السنوية المقدمة من «مارينا الكويت» بالتعاون مع «لوياك»، الالتزام المتواصل للفندق وحرصه على المساهمة بدور إيجابي وفعّال في دعم وتطوير إمكانات الشباب. ويشجع البرنامج التدريبي المشاركين على اكتساب خبرات عملية في مجالات متنوعة تصقل مهاراتهم وتطور قدراتهم. وأعربت المشاركتان عن تقديرهما العميق لفريق عمل الفندق، لما قدمه من دعم ومساعدة لا محدودة أثناء فترة التدريب، الأمر الذي يشجعهما على العودة للتدرب مجددا العام المقبل في فندق «مارينا الكويت».

وبهذه المناسبة قال نبيل حمود، مدير عام فندق «مارينا الكويت»: «يسعدنا التعاون مع «لوياك»، لدورها الرائد على مدى فترة طويلة من الزمن في توفير فرص عمل للشباب على المستوى المحلي. وتسهم هذه الدورة التدريبية ضمن فريق عمل ماهر في تطوير شخصيات المتدربين وتعزيز ثقتهم بنفسهم واعدادهم للمستقبل ليكونوا قادرين على اتخاذ مختلف القرارات في حياتهم. ونحن محظوظون بفرصة استضافة اثنتين من الطالبات الموهوبات والطموحات، ونتمنى لهما كل النجاح في الحياة المهنية». وأضاف حمود: «يعد تشجيع الشباب المواطنين على اكتساب المعرفة جزءا رئيسيا من أجندة عملنا. ونسعى إلى توفير الفرص للكفاءات الشابة لتزويدهم بأفضل الممارسات وأساسيات العمل في قطاع الضيافة وتعزيز خبراتهم العملية «. وقد تم تكليف المتدربتين بمهام محددة يوميا تتضمن تجاربا عملية في أجواء مهنية رفيعة المستوى. بما أتاح لهما التعرف عن كثب على أجواء وبيئة العمل الحقيقية، إلى جانب الاستفادة والتأهيل الأمثل لتقديم خدمات مهنية استثنائية. وفي ختام البرنامج التدريبي، تم تقييم الطالبتين وأدائهما من قبل المدرب المباشر.

وتتضمن علاقة التعاون هذه برنامجا سنويا لتدريب طلاب المدارس الثانوية والكليات والجامعات بما يمنحهم فرصة فريدة لاكتساب الخبرات العملية في قطاع الضيافة.

أمل الرندي تختتم برنامج القراءة «كتابي صديقي» بورشة عمل إبداعية

انعقاد آخر جلسات «كتابي صديقي» للعام الحالي بعنوان «كيف نكتب قصة»

التمدين تنظم اخر جلسات برنامج «كتابي صديقي»

نظمت «مجموعة التمدين» العقارية الكويتية، آخر جلسات برنامج القراءة «كتابي صديقي» لعام 2016، حيث أقامت مؤخرا جلسة قراءة مميزة في مركز الترفيه والإبداع «ميك مينغ» في «مول 360» للأطفال من عمر –9 13 عاما.

وخلال الجلسة الأخيرة من برنامج القراءة، نفذت مجموعة التمدين بالتعاون مع الكاتبة الكويتية البارزة أمل الرندي ورشة عمل إبداعية خاصة بالأطفال تحت عنوان «كيف نكتب قصة»، قدمت من خلالها أسس الكتابة الصحيحة، لتنمي بذلك مهارات الإدراكية للصغار وتثري مواطن الإبداع فيهم، وذلك بهدف زيادة اهتمام الأطفال بالقراءة، نظرا للارتباط الوثيق بين مهارتي القراءة والكتابة، حيث تعتبر الكتابة أداة هامة لتحسين مهارات القراءة والتعلم لدى الطفل، وقد أظهرت الدراسات أن قيام الطفل بكتابة نص مامن شأنه تشجيعه على التفكير العميق والتفاعل عند قراءة نص آخر.

وبهذه المناسبة، قال معاذ الرومي، مدير عام إدارة التسويق في «مجموعةالتمدين»: «يسرنا عقد جلسة القراءة الأخيرة لهذا العام بالتعاون مع الكاتبة الكويتية الرائدة أمل الرندي، المنادية بأهمية القراءة في المجتمعات. وتتوافق هذه المبادرة مع المبادئ التوجيهية للمجموعة ومسؤوليتها تجاه أجيال المستقبل، لنشر المعرفة وتشجيع القراءة بين أفراد المجتمع باعتبارها عادة يومية، حيث يأتي برنامج القراءة «كتابي صديقي» ضمن هذا السياق ويركز على الأهمية البالغة لإيجاد مجتمع من القرّاء في دولة الكويت».

يشار إلى أن الكاتبة المعروفة أمل الرندي التي فازت بجائزة مرموقة في أدب الأطفال بالكويت، هي داعمة قوية لبرامج القراءة، كما تساهم بدور فعال لتعزيز جهود المؤسسات الوطنية في تطوير المشهد الثقافي في المنطقة.

وستتضمن جلسات القراءة خلال السنة المقبلة ورشات عمل ممتعة للأطفال وذويهم، يديرها عدد من الكتاب المخضرمين والواعدين في دولة الكويت. كما سيشمل البرنامج جلسات مخصصة للأهالي بهدف طرح ومناقشة مواضيع تساعدهم على توجيه أبنائهم بشكل أفضل وغرس حب القراءة فيهم.

صناعة النفط الأميركية تتعافى في نهاية 2016

صناعة النفط الأميركية تتعافى في نهاية 2016

اختتمت الحفارات النفطية الأميركية عام 2016 دون مستويات العام السابق بقليل، إذ زادت الشركات عدد المنصات هذا الأسبوع، وذلك في إطار انتعاش سوق النفط.

وقالت شركة «بيكر هيوز» لخدمات الطاقة الجمعة 30 ديسمبر ، إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بواقع منصتين في الأسبوع المنتهي في 30 ديسمبر ، ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 525 منصة، وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر 2015.

ومنذ أن ارتفعت أسعار الخام من أدنى مستوياتها في 13 عاما في فبراير إلى نحو 50 دولارا للبرميل في مايو ، أضافت الشركات 209 منصات حفر نفطية.

وتراجع عدد منصات الحفر النفطية من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في أكتوبر 2014، إلى أدنى مستوياته في 6 سنوات عند 316 منصة في مايو ، مع هبوط أسعار الخام الأمريكي من 107 دولارات للبرميل في يونيو 2014 إلى قرب 26 دولارا في فبراير 2016.

وقال محللون إنهم يتوقعون أن تزيد شركات الطاقة الأميركية إنفاقها على أنشطة الحفر، وتضخ المزيد من النفط والغاز الطبيعي في السنوات المقبلة، وسط توقعات باستمرار صعود أسعار الطاقة.

التضخم في روسيا يهبط إلى أدنى مستوياته

التضخم في روسيا يهبط إلى أدنى مستوياته

هبط معدل التضخم في روسيا في العام 2016 إلى أدنى مستوياته في تاريخ البلاد المعاصر، بعد أن بلغ بحلول نهاية العام الجاري 5.4 بالمئة، وذلك بحسب بيانات صادرة عن هيئة الإحصاء الفيدرالية.

وتراجع معدل التضخم في روسيا من 12.9 بالمئة سجلها في العام 2015، إلى 5.4 بالمئة في العام 2016، ما يعني أن معدل التضخم يتجه نحو المستهدف بنسبة 4 بالمئة على أساس سنوي.

كما ارتفع مؤشر أسعار سلع الإستهلاك في روسيا بنسبة 0.4 بالمئة في ديسمبر ، مقارنة بشهر نوفمبر.

وتضرر الاقتصاد الروسي على خلفية فرض العقوبات الأميركية والأوروبية على قطاعات اقتصادية مختلفة، وهبوط أسعار النفط، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

إلا أنه أثبت جدارته في مواجهة التحديات، حيث من المتوقع أن ينمو بنسبة تتراوح ما بين 0.5 بالمئة و1 بالمئة في العام 2017، بعد أن سجل هبوطا في العامين 2015 و 2016.

الأردن يرفع أسعار المحروقات 7 بالمئة

رفع الأردن، أسعار المشتقات النفطية بنسب مختلفة وصلت إلى 7.2 بالمئة لبعض الأصناف وذلك بموجب التسعير الشهري للمحروقات الذي تجريه الحكومة نهاية كل شهر.

وبموجب القرار الذي أعلنه وزير الصناعة والتجارة والتموين، يعرب القضاة، فقد ارتفع سعر البنزين أوكتان (90) بنسبة 6.8 بالمئة، حيث ارتفع سعر اللتر من 580 فلسا للتر إلى 620 فلسا للتر، وارتفع سعر بنزين أوكتان (95) بنسبة 7.2 بالمئة، إذ أصبح سعر اللتر 810 فلوس مرتفعا من 755 فلسا.

كما ارتفع سعر مادتي السولار والكاز بنسبة 6.8 بالمئة، حيث زاد من 435 فلسا إلى 465 فلسا للتر، بينما أبقت الحكومة على سعر الغاز المنزلي عند 9.87 دولارات للأسطوانة دون تغيير.

وارتفعت أسعار الوقود الثقيل للصناعة والطائرات والبواخر والإسفلت بنسب مختلفة.

وبررت الحكومة قرار رفع أسعار المحروقات بالارتفاع العالمي للأسعار خلال الشهر الماضي.

ومنذ نوفمبر من العام 2012، حررت الحكومة أسعار المحروقات وتقوم بتسعيرها شهريا تبعا للأسعار العالمية.

واعتبارا من يوم غد، تبدا الحكومة بربط أسعار الكهرباء بأسعار النفط في حال زادت عن 55 دولارا، وذلك لتفادي تحميل شركة الكهرباء أي خسائر خلال الفترة المقبلة.

مصر تنهي خلافات ضريبة القيمة المضافة مع الأجانب

قال مصدر مسؤول في مصلحة الضرائب، التابعة لوزارة المالية المصرية، إن الوزارة انتهت من لقاءات استمرت قرابة شهر مع مكاتب المحاسبة الأجنبية العاملة في مصر من أجل تجنب أي مشاكل قد تنجم مع الشركات الدولية عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وأضاف المصدر في تصريح لـ«العربي الجديد»: «أوشكنا على إنهاء كافة الخلافات مع القطاعات المختلفة الخاضعة للضريبة الجديدة تمهيدا لخروج اللائحة التنفيذية لها».

وأصدرت مصر قانون ضريبة القيمة المضافة في يوليو 2016، وسط أزمة كبيرة حول كيفية محاسبة الكثير من الشركات، مثل المقاولات والاستشارات الهندسية والمستشفيات.

وتابع المصدر أن اللائحة التنفيذية للقانون سيتم الإعلان عنها بنهاية الأسبوع الحالي، مشيرا إلى أن وزارة المالية تعول على القانون الجديد في رفع الحصيلة الضريبية.

وكان عمرو الجارحي، وزير المالية، توقع في تصريحات صحافية نهاية العام الماضي 2016، أن تحقق الضريبة الجديدة موارد تتراوح بين 31 و35 مليار جنيه سنويا، غير أن المصدر في مصلحة الضرائب رجح بلوغها 19 مليار جنيه فقط.

وقال رامي جورج، شريك الضرائب بأحد مكاتب المحاسبة الأجنبية في مصر، إن وزارة المالية أبدت تعاونا في وضع حلول لنقاط الخلاف حول تطبيق الضريبة الجديدة، لافتا إلى إنهاء أزمة الضريبة مع مكاتب المحاماة سواء الدولية أو المصرية.

وتعاني الحكومة من تراجع إيرادات الدولة، لاسيما من السياحة والصادرات وقناة السويس، ما دعاها إلى تطبيق المزيد من الضرائب لتقليص العجز المتزايد في موازنتها.

وتُقدر الحكومة إجمالي العجز خلال موازنة العام المالي الحالي 2016/2017، الذي ينقضي بنهاية يونيو المقبل بنحو 322 مليار جنيه (36.3 مليار دولار)، بينما يتوقع خبراء اقتصاد تجاوزه 400 مليار جنيه.

وبجانب فرض المزيد من الضرائب كثف النظام المصري الذي حصل على دعم خليجي سخي خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من عمليات الاقتراض من السوقين الدولية والمحلية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام للدولة إلى مستويات غير مسبوقة متخطية 3 تريليونات جنيه، لتصل إلى ضعف ما كان عليه قبل نحو عامين فقط وفق بيانات رسمية.